وقد سلف السيد الخوئي بعد عن عبارة فرماه بسببهم
ان قلم يحط فوائده ع وكل ذلك شر من كثير فلا أعلم ان
لعال الساوت مع هذه الاحوال يدل على الرضى ع
واما دخول امير المؤمنين ع السوزني فلا يدل على ان
العقد والاختيار طريق لامامه لانه انما دخل فيه لطلب
حقه ولو بويع له فيه لم يكن استدلال على انه
لم يكن اماما قبله كما ان دخول الرسول صلى الله عليه
في بيعة الرضوان لم يدل على انه لم يكن نبيا قبل وانما
صار نبيا بالبيعة كذلك في مسئلتنا ولعدنا ان العول
لهم لا فرق بين من يدعي الاجماع على بيعة ابي بكر وبين من
يدعي الاجماع على بيعته بعد ما هادنه اكثر
عليها السلام وكل ما يمكن ان يدعيه ان الاجماع لم يحصل
على بيعته معونة يمكن ان يدعيه ان الاجماع لم يحصل على بيعة
ابي بكر ع وبعد فان الصحابة كما اجمعت على بيعة ابي
بكر فانما اجمعت على قبل عثمان فبعد ان كون قبل عثمان
حقا واتم لا يقولون بذلك ع واحتلف شيخنا ابو علي وابو هاشم
في جماعتين عقد كل واحد منهما لاخر بحيث لو كان بيعة احدهما
متقدمة على بيعة الاخر قال الشيخ ابو هاشم لا ينعقد
امامة منهما كما لا ينعقد نكاح الولي اذا زوج كل واحد
منهما من رجل في وقت واحد وقال الشيخ ابو علي انه ينعقد
الا انه يفسخ بما وقد لا يصح ان الاجماع حصل على ان ذلك
والاحتلاف في انه لا يجوز ان يكون في الزمان الواحد اماما الا

حكى عن الناصر عليه السلام انه يجوز ان يكون في الزمان
اماما ان اذا كان كل واحد منهما في اقصى اراد العالم
بحيث لا يصل حكم احدهما الى الاخر ع فصل في
بعض الامام وحمله العول في ذلك ان الامام عندنا
بعد رسول الله صلى الله عليه امير المؤمنين علي عليه
عليه السلام ثم الحسن ثم الحسين عليهما السلام
ثم دون علي بن محمد ثم من بعده من سائر ائمتهم وسائر ائمتهم
من اولادهم كابرهم عن عبد الله ومحمد ابن عبد الله عليهم السلام
وعن جميعهم وذهبت اصحابنا المعتزلة الى ان الامام بعد
رسول الله صلى الله عليه ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي
ثم كل من قرن اراد الجمع فيه حصال الائمة ع وذهب
الامامية الى ان الامام بعد رسول الله صلى الله عليه علي
بن ابي طالب ثم الحسن ثم الحسين ثم من بعدهم من اولاد الحسين
الى الائمة الاثني عشر فصل العرض بهذا الفصل
الكلام في ان الزمان لا يجوز ان يخلو من امام معصوم وحمله
العول في ذلك لا يجوز ان يخلو الزمان من امام عندنا والمراد بقولنا
بقولنا الله لا يجوز ان يخلو من امام معصوم انه ذلك واجب لا يجوز
وهو حاصر قوله وانما معناه انه لا يجوز ان يخلو من يصلح للامامة
وهذا مما لا خلاف فيه واختلف مشايخنا رحمهم الله في ان
ذلك يعرف سمعا او عقلا فعندنا ان ذلك يعرف
سمعا وذهب مشايخنا البغداديون الى ان ذلك يعرف عقلا
والله وذهب الامامية وذهب عباد الى ان النبوة يعرف
جزاء على الجمل فالعامل ان يذهب الى ان ثم امامة الصالح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)